



كلمة رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان السفيرة أنجلينا أيجهورست

حفل توقيع وزارة الشؤون الاجتماعية واليونيسف على "الخطة الوطنية لحماية الأطفال والنساء في لبنان"

السراي الكبير

1 تشرين الأول 2014

للمطابقة عند الإلقاء

معالي وزير الشؤون الاجتماعية الأستاذ رشيد درباس،

حضرة ممثلة اليونيسف السيدة أنا ماريا لوريني،

الزميلات والزملاء الأعزاء من وزارة الشؤون الاجتماعية واليونيسف،

حضرة السيدات والسادة،

يعزز توقيع مذكرة التفاهم بين وزارة الشؤون الاجتماعية واليونيسف جهود الحكومة لتحسين الخدمات لصالح جميع السكان في لبنان. كما يؤكد على الحاجات الأكثر إلحاحاً، فالحكومة هي من يقود الاستجابة لمواجهة تداعيات الأزمة، فيما يقدم الاتحاد الأوروبي من خلال اليونيسف دعماً كبيراً لمساعدة لبنان في هذه الأوقات المليئة بالتحديات.

وتكون المساعدة التنموية أكثر فاعلية عندما تركز على سياسات وخطط وطنية. وبشكل التوجيه الواضح والتنسيق الشفاف والشامل عنصرين أساسيين للتأكد من أن أكبر وقع ممكن سينجم عن التمويل المتوفر. ففي هذا مصلحة وهدف مشتركان.

إننا مجتمعون اليوم من أجل النساء والأطفال الذين يحتاجون للحماية. وسوف ينالون الحماية من خلال خدمات الحماية الحالية في لبنان التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية أو يجري تقديمها تحت إشرافها. في الواقع، تساعد الحماية الوزارة على تطوير مراكز الإنعاش الاجتماعي عبر البلاد وتحويلها إلى مراكز خدمات اجتماعية شاملة حقيقية في لبنان. لذلك سيكون لدعم الاتحاد الأوروبي آثار تدوم لفترة طويلة.

حضرة السيدات والسادة،

لقد دعم الاتحاد الأوروبي وزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز الإنعاش الاجتماعي منذ اتخاذنا أول قرار بدعم لبنان في صيف عام 2012، ليس فقط بالمساعدات الإنسانية، وإنما بالأموال المخصصة لأغراض تنموية. ويجب ألا ننسى أيضاً أننا دعمنا الوزارة في الماضي، قبل بدء الأزمة في سوريا.

لقد اتفقنا على العمل على التأهيل والتوظيف، ويجري تخصيص مبلغ كبير من أموالنا لإنشاء "خدمات دعم أسري" متخصصة في أكثر من 50 مركز تنمية اجتماعية عبر لبنان وحولها. وقد تم تحويل الأموال منذ وقت طويل وكنا ننتظر توقيع مذكرة التفاهم هذه. وهذا يعني أن الأنشطة يمكن أن تبدأ في مختلف المراكز في البلاد بعد التوقيع مباشرة.

وعلى عكس الاعتقاد السائد، يهدف دعمنا إلى تعزيز الهيكليات اللبنانية الحالية وليس إلى إنشاء هيكليات موازية قد تتداعى فور انتهاء الأزمة. ونتمنى أن يعود تمويلنا بالفائدة على المجتمعات المحلية اللبنانية التي هي في أمس الحاجة منذ زمن بعيد لخدمات اجتماعية أفضل، منذ ما قبل الأزمة حتى.

في الواقع، لقد كانت استجابة الاتحاد الأوروبي لمواجهة تداعيات أزمة اللاجئين السوريين الحالية مهمة وسريعة. فمنذ عام 2012، بلغت قيمة مساهمة المفوضية الأوروبية وحدها 370 مليون يورو، خصص 170 مليوناً منها للمساعدات الإنسانية، فيما استخدم مبلغ 200 مليون يورو لدعم هيكليات لبنانية قائمة لتقديم مساعدات اجتماعية أكثر وأفضل. ويشمل هذا الدعم المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي،

ومراكز الرعاية الصحية الأولية والمختبرات التابعة لوزارة الصحة، والبنى التحتية للمياه والنفايات في عدد من البلديات عبر البلاد، بالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه لوزارة الشؤون الاجتماعية من خلال مذكرة التفاهم التي نوقعتها اليوم.

إنني على ثقة من أنه بفضل هذه الشراكة المتجددة والرسمية بين وزارة الشؤون الاجتماعية واليونيسف، سوف نلاحظ تحسناً ملموساً في القريب العاجل.

وإن الغد لناظره قريب! شكراً.